حديث الكاسيات العاريات دراسة نقدية

إعداد

د. عمار أحمد الصياصنة

أستاذ مساعد بقسم السنة النبوية وعلومها

جامعة الملك سعود

ملخص البحث

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل حديث أبي هريرة في الكاسيات العاريات، ويهدف إلى بيان الخلاف بين الرواة في وقفه ورفعه وسبب هذا الاختلاف ومرجحات كل قول، ودراسة معاني ودلالات هذا الحديث.

والمنهج المتبع هو المنهج الاستقرائي الاستنتاجي، المتمثل في استقصاء كل ما ورد من طرق لهذا الحديث وشواهد تؤيده.

وخلص البحث إلى أن حديث أبي هريرة فيه خلاف قوي في رفعه ووقفه، وأنه لا يصح الاستدلال به على تحريم بعض أنواع الزينة على النساء إذا لم تظهر بها للرجال الأجانب، وأن زيادة (العنوهنَّ فإنهنَّ ملعونات) لا تثبت عن النبي ﷺ.

ويوصي الباحث: بمزيد العناية بالأحاديث النبوية التي تحذر من بعض السلوكيات والانحرافات المنتشرة في هذا العصر.

الكلمات المفتاحية: كاسيات عاريات، أسنمة البخت، صنفان من أهل النار.



Abstract

This research studies and analyzes the hadith narrated from Abu Hurayrah on women who are clothed yet naked. It aims at demonstrating the differences among narrators as for whether it is a marfoo' or maqoof hadith, the reason of such differences and their evidences of tarjeeh, as well as studying the meanings and implications of this hadith.

The methodological approach taken is the inductive deductive approach, through which all isnaads and corroborating reports of this hadith are explored.

Research conclusions:

There is a considerable difference regarding whether Abu Hurayrah's hadith is marfoo' or mawqoof, hence it can't be taken as proof of forbidding some sorts of ornaments used by women, as long as they are not used before non-mahram men. The surplus part of (curse them, for they are cursed) is not proven from the Prophet (peace and blessings of Allah be upon him).

Research recommendations:

Paying more attention to prophetic hadiths warning against some behaviors and deviations widespread in the era.

Keywords: clothed yet naked, humps of camels, two types of people of Hell.



المقدمة

الحمدُ لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، وأفضلُ الصَّلاة وأتمُّ التسليم على نبينا محمَّد خاتم النَّبيين وإمام المرسلين، والمبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فإنَّ من الأحاديث المشتهرة والمنتشرة على ألسنة الخطباء والدعاة استدلالاً واستشهادًا: حديث أبي هريرة في النساء الكاسيات العاريات، وقد أُثيرت حوله بعض الإشكالات المتعلقة بسنده ودلالته.

فأحببت كتابة بحثٍ يتناول الحديث بدراسة نقدية تُجلِّي الخلاف الواقع بين الرواة في سنده، وتبيِّن معاني ألفاظه ودلالاته.

فموضوع البحث:

دراسة حديث أبي هريرة في النساء "الكاسيات العاريات" من حيث السند والدلالة.

ومشكلته:

اختلاف الرواة في الحديث وقفًا ورفعًا، وشبهة أن يكون الحديث إسرائيلي المصدر، مما استوجب دراسةً حديثيةً تبين طرقه وشواهده وسبب الاختلاف فيه، إضافةً إلى استدلال بعض المعاصرين به على تحريمِ أنواعٍ من الزينة على المرأة بناء على فهمٍ مغلوطٍ لمراد الحديث ومقصده.

وحدوده:

حديث أبي هريرة بجميع طرقه وألفاظه ورواياته وشواهده من حيث السندُ والمتنُ.

وأهميته:

يعد حديث أبي هريرة من دلائل النبوة التي فيها إخبار عن بعض الأمور المستقبلية، وظهور صنفين خطيرين لهما أثرهما الواضح في المجتمع، وكل هذا يستدعي عنايةً خاصةً بالحديث من حيث ثبوتُه ومفهومُه ومقصدُه.

وأهدافه:

- تحرير القول في حكم الحديث وقفًا ورفعًا.

- بيان الشواهد التي تدل على معناه من السنة النبوية ودرجتها.
- بيان فقه الحديث ومعانيه وما يدل عليه.
- بيان المفاهيم المغلوطة في فهم الحديث.

منهج البحث:

المنهج المتبع هو المنهج الاستقرائي التحليلي.

الدراسات السابقة:

لم أقف – بعد بحثٍ وتتبعٍ – على أي بحث خاص يتعلق بهذا الحديث.

إجراءات البحث:

- جمع طرق حديث أبي هريرة والنظر في مرجحات الوقف والرفع.
- تخريج الأحاديث والآثار وفق النحو الآتي:

- إن كان الحديث أو الأثر في أحد الصحيحَين؛ فإنِّي أقتصر في التخريج عليه إلا لفائدة.
- إن لم يكن في أحدهما خرَّجته من باقي "الأصول السِّتَّة".
- فإن لم يكن فيها خرجته من غيرها، مقتصرًا على أشهر المخرِّجين له.
- اقتصر على ذكر اسم من أخرج الحديث مع رقم الحديث أو الجزء والصفحة.
- بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين الرواة في المرويات التي هي محلّ الدراسة.

- الرجوع إلى كتب شروح الحديث وغريبه للوقوف على كلام العلماء حول الحديث.
- عزو كل قول إلى قائله، والنقل من المصادر الأصلية قدر المستطاع.
- لا التزم الترجمة للأعلام المذكورين في البحث إلا من ظهرت لي فائدة في ذكر ترجمته، وأكتفي بذكر سنة وفاة العلماء الذين أنقل أقوالهم.
- ضبط ما قد يُشكل من الكلمات.
- شرح الألفاظ الغريبة التي تحتاج إلى إيضاح.

خطة البحث: وقد رأيت تقسيم البحث إلى مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

المقدمة: وفيها بيان موضوع البحث ومشكلته وحدوده وأهميته وإجراءاته وخطته.

المبحث الأول: حديث أبي هريرة بين الوقف والرفع.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تخريج الحديث.

المطلب الثاني: مُرَجِّحات الوقف.

المطلب الثالث: مرجِّحات الرفع.

المبحث الثاني: فقه الحديث ودلالاته.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الظَّلَمَةُ من أصحاب السُّلطة.

المطلب الثاني: النساء المتبرجات.

المطلب الثالث: هل الصفات الواردة في الحديث مذمومة مطلقًا؟.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث.

وأسأل الله أن يجعل هذا البحث خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا للمسلمين، وأن يغفر الزلل ويعفو عن النقص والتقصير والخلل.



المبحث الأول

حديث أبي هريرة بين الوقف والرفع

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تخريج الحديث:

مدار هذا الحديث على أبي صالح - ذَكْوَان السَّمان -، يرويه عن أبي هريرة. ويرويه عن أبي صالح اثنان؛ وهما: (سُهَيل بن أبي صالح، ومسلم بن أبي مريم).

١- **أمَّا سُهَيل، فرواه عن أبيه مرفوعًا**، بلفظ: (صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرَهُمَا: قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ، وَنِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ مُمِيلَاتٌ مَائِلَاتٌ، رُؤوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ الْبُخْتِ الْمَائِلَةِ، لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ، وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا).

ويرويه عن سهيل أربعة، وهم: (جرير بن عبد الحميد، وشريك بن عبد الله النخعي، وهدبة بن المنهال، وزياد بن خيثمة).

وألفاظهم متقاربة، وإنما وقع الخلاف بينهم في لفظين:

الأول: الاختلاف بين قولهم (صنفان من أهل النَّار) أو (صنفان من أمتي).

فرواه باللفظ الأول:

- زهير بن حرب[1]، وعثمان بن أبي شيبة[2] عن جرير، عن سهيل.
- ويزيد بن هارون[3]، وأسود بن عامر[4]، عن شريك بن عبد الله عن سهيل.

---

(١) صحيح مسلم، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٤هـ، (٢١٢٨).

(٢) المستخرج، أبو عوانة، تحقيق: مجموعة من الباحثين، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٣٥هـ، (١٧/ ١١٢)، والسنن الكبرى، البيهقي، مجلس دائرة المعارف، ط١، حيدر آباد، ١٣٤٤هـ، (٢/ ٢٣٤)، الآداب للبيهقي، تحقيق: السعيد المندورة، ط١، مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت، ١٤٠٨هـ، (ص٢٤١)، حديث رقم (٥٩٠).

(٣) الجامع لشعب الإيمان، البيهقي، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ، (٧/ ٢٦٣).

(٤) المسند، أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ، (٨٦٦٥).

- وعبد الله بن صالح العجلي[1]، وأحمد بن يونس[2]، عن زهير بن معاوية، عن زياد بن خيثمة، عن سهيل.
- وهدبة بن المنهال عن سهيل[3].

ورواه باللفظ الثاني:

- إسحاق بن راهويه عن جرير عن سهيل[4].
- وأبو نعيم الفضل بن دُكين عن زهير بن معاوية عن زياد بن خيثمة عن سهيل[5].
- وأبو داود الحفري[6]، وبشر بن الوليد[7]، عن شريك عن سهيل.

وبه يتبين أن أكثر الرواة على اللفظ الأول (صنفان من أهل النار)، وكأن باقي الرواة رووه بالمعنى؛ لأن المراد صنفان من أمته من أهل النار، والله أعلم.

الثاني: الاختلاف بين قولهم: (مميلاتٌ مائلاتٌ) أو (مائلات مميلات).

تفرد باللفظ الأول زهير بن حرب، عن جرير[8].

بينما خالفه باقي الرواة عن جرير، وباقي الرواة عن سهيل، فرووه بلفظ: **(مائلات مميلات).**

(١) المعجم الأوسط، الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله، ط١، القاهرة، دار الحرمين، ١٤١٥هـ، (٢/ ٢٢٤)، المعجم الكبير للطبراني، تحقيق: د سعد الحميد، ود عبد الرحمن الجريسي، حديث رقم (٤٤٥).

(٢) المعجم الأوسط (٦/ ٨٠)، المعجم الكبير للطبراني، تحقيق: د سعد الحميد، ود عبد الرحمن الجريسي، حديث رقم (١٠٤٥)، الأمالي الخميسية للشجري بترتيب العبشمي، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، ط١، دار الكتب العلمية ببيروت، ١٤٢٢هـ، (٢/ ٣٦٩)، حديث رقم (٢٧٨٦).

(٣) أمثال الحديث، الرامهرمزي، تحقيق: أحمد عبد الفتاح، ط١، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٩هـ، (ص: ١٤٩).

(٤) صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ، (٧٤٦١).

(٥) المستخرج لأبي عوانة (١٧/ ١١٠).

(٦) مسند أحمد (٩٦٨٠).

(٧) المسند، أبو يعلى الموصلي، تحقيق: حسين أسد، ط١، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤٠٤هـ، (١٢/ ٤٦).

(٨) صحيح مسلم (٢١٢٨)، ومن طريقه البغوي في شرح السنة (١٠/ ٢٧١).

وهذه الرواية هي الأدق والأنسب من حيث المعنى -كما سيأتي بيانه عند الكلام عن فقه الحديث-.

٢- وأما مسلم بن أبي مريم، فرواه عن أبي صالح موقوفًا.

أخرجه الإمام مالك في الموطّأ، عن مسلم بن أبي مريم، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرة، موقوفًا، بلفظ: (نِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ، مَائِلَاتٌ مُمِيلَاتٌ: لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ، وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَرِيحُهَا يُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ)(١).

واتفق عامَّة رواة الموطّأ عن مالك على وقفه، خلا عبد الله بن نافع(٢).

قال الدَّارقطني (٣٨٥هـ): "رواه عبد الله بن نافعٍ، عن مالكٍ، عن مسلم بن أبي مريم، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ووقفه أصحاب الموطّأ، وهو المحفوظ"(٣).

قال ابن عبد البر (٤٦٣هـ): "ولا أعلم أحدًا رواه مسندًا عن مالكٍ غيره، إلا رواية جاءت عن ابن بكيرٍ(٤) عن مالكٍ، قد ذكرتُها في التمهيد"(٥)(٦).

ورواه البيهقي من رواية ابن وهب عن مالك، ورفعه، ثم قال: "قال الحاكم أبو عبد الله: سنده غريبٌ عن مالكٍ؛ فإنَّه في الموطّأ موقوفٌ"(٧).

---

(١) الموطّأ، مالك بن أنس، تحقيق: مصطفى الأعظمي، ط١، الإمارات، مؤسسة زايد، ١٤٢٥هـ، (٣٣٨٤).

(٢) وعبد الله بن نافع تُكلّم في حفظه، وروايته عن مالك خاصة، قال الإمام أحمد: "لم يكن صاحبَ حديث، كان صاحبَ رأي مالك، وكان يفتي أهل المدينة برأي مالك، ولم يكن في الحديث بذاك". الجرح والتعديل (٥/ ١٨٤).

(٣) العلل، الدَّارقطني، تحقيق: محمد صالح الدباسي، ط٣، بيروت، مؤسسة الريان، ١٤٣٢هـ، (٥/ ١٠٥).

(٤) ومما يضعف هذه الرواية عن ابن بكير: -أن راويها عنه – كما في التمهيد – هو أحمد بن محمد بن الحجاج، وهو متكلم فيه.-أن الحديث في موطأ ابن بكير (٢٤٠/ب، نسخة الظاهرية)، (١٨٨/أ، نسخة السليمانية)، (٣٩٤/ب، نسخة جامعة إسطنبول) موقوف كرواية الجماعة عن مالك. ولذلك لم يذكره الداني في الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطأ (٣/ ٤٥٨) كمتابعٍ لعبد الله بن نافع.

(٥) التمهيد، ابن عبد البر، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، المغرب، وزارة الأوقاف، ١٣٨٧هـ، (١٣/ ٢٠٣).

(٦) الاستذكار، ابن عبد البر، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، ط١، دمشق، دار قتيبة، ١٤١٤هـ، (٢٦/ ١٨١).

(٧) شعب الإيمان (١٠/ ٢٢٣).

وقال ابن حجر (٨٥٢هـ): "وأخرج الدَّارقطني في غرائب مالك عن أبي طالب الحافظ: حدثنا محمد بن عبد الله بن صامت، حَدَّثَنا جدي صامت بن معاذ الجَنَدي، حدَّثنا عبد المجيد بن أبي رواد عن مالك عن سُمي، عَن أبي صالح، عَن أبي هريرة مرفوعًا: نساء كاسيات عاريات... الحديث.

قال: تفرَّد به صامت بهذا الإسناد"[1].

وفي رواية مسلم بن أبي مريم ثلاثة أمور:

١- **عدم ذكر الصنف الثاني**، وهم الذين يضربون الناس بسياطٍ كأنها أذناب البقر.

٢- **تحديد المسافة التي توجد منها ريح الجنة**، بينما أبهمها سهيل بن أبي صالح في روايته، فقال: (وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ كَذَا وَكَذَا).

٣- **وقفه على أبي هريرة.**

قال ابن الأثير رحمه الله تعالى (٦٠٦هـ): "إلا أنَّ الموطأ وقفَه على أبي هريرة، ومسلمًا رفعَه إلى النبي ﷺ"[2].

والترجيح بين الروايتين -وقفًا ورفعًا- عَسِرٌ جدًّا؛ فلكلٍّ منهما قرائن ترجِّحه وتقوِّيه، وفي المطالب التالية بيان مرجحات كل رواية.



المطلب الثاني

مُرَجِّحات الوقف

١- مسلم بن أبي مريم أوثق من سُهَيل بن أبي صالح، بل إنَّ سُهَيلًا تكلَّم بعضُ الأئمَّة في حفظه وضبطه.

فهو -وإن كان ثقةً، أخرج مسلمٌ حديثَه- إلا أنَّه ليس بالحافظ المتقِن فيما تفرد به ولم يتابع عليه.

---

(١) لسان الميزان، ابن حجر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط١، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٣هـ، (٤/ ٣٠١).

(٢) جامع الأصول، ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ط١، دمشق، مكتبة الحلواني، ١٣٨٩هـ، (١٠/ ٦٩٨).

قال ابن أبي خيثمة (٢٧٩هـ): "سمعت يحيى بن معين يقول: أصحاب الحديث يتَّقون حديث سُهَيل بن أبي صالح"(١).

قال الذهبي (٧٤٨هـ): "قال ابن معين: هو مثل العلاء، وليسا بحجَّة، وقال أبو حاتم: لا يُحتَجُّ به، ووَثَّقَه ناسٌ"(٢). وذكره ابن حبَّان في الثِّقات، وقال: "وكان يخطئ"(٣).

وفي تاريخ البخاري: "كان سُهَيل مات له أخ، فوجدَ عليه، فنسي كثيرًا من الحديث"(٤).

وقال الذهبي: "ثقة، تغيَّر حِفظه"(٥).

وفي التقريب: "صدوق، تغيَّر حِفظه بأَخَرَة، روى له البخاري مقرونًا وتعليقًا"(٦).

٢- أنَّ معنى هذا الأثر مرويٌّ عن أهل الكتاب، موجودٌ في كتبهم، وهي قرينة على كونه مستفادًا منهم.

قال ابن أبي شيبة: حدَّثنا يحيى بن إسحاق، قال: أخبرني يحيى بن أيوب، عن أبي قَبيل(٧)، عن يُسَيْع(٨)، عن النعمان بن بشيرٍ، أنَّه قال: "ابعثوا إلى أَمَلَةٍ، يذبُّون عن فساد الأرض".

---

(١) تاريخ ابن أبي خيثمة -السِّفر الثالث-، تحقيق: صلاح بن فتحي، ط١، القاهرة، الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ، (٢/ ٣١٦).

(٢) الكاشف، الذهبي، تحقيق: محمد عوامة، ط١، جدة، مؤسسة علوم القرآن، ١٤١٣هـ، (١/ ٤٧١).

(٣) الثقات، ابن حبان، ط١، حيدرآباد الدكن، دائرة العثمانية، ١٤٠٣هـ، (٦/ ٤١٨).

(٤) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ط١، القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٢هـ، (٦/ ١٥٠)، ولم أجده في تاريخ البخاري، وفي الطبقات الكبير، محمد بن سعد، تحقيق: علي محمد عمر، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ (٧/ ٥٢١): "قالوا: وجد سهيلٌ على أخيه عبادٍ وَجْدًا شديدًا حتى حدَّث نفسه".

(٥) المغني في الضُّعفاء، الذهبي، تحقيق: نور الدين عتر، الدوحة، إدارة إحياء التراث الإسلامي، (١/ ٢٨٩).

(٦) تقريب التهذيب، ابن حجر، تحقيق: محمد عوامة، ط٢، بيروت، دار البشائر، ١٤٠٨هـ، (ص ٢٥٩).

(٧) حيي بن هانئ، أبو قبيل المعافري، سمع عبد الله ابن عمرو وعقبة بن عامر، سمع منه الليث ويحيى بن أيوب المصري، مات سنة (١٢٨هـ)، وَثَّقَه أحمد وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة الرازي، ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ط١، حيدرآباد الدكن: دائرة العثمانية، ١٣٧١هـ. (٣/ ٢٧٥)، ميزان الاعتدال، الذهبي، تحقيق: علي البجاوي، ط١، بيروت، دار المعرفة، (١/ ٦٢٤)، تهذيب التهذيب، ابن حجر، حيدرآباد الدكن، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٢٦هـ، (٣/ ٧٢).

(٨) يُسَيْع بن معدان الحضرمي الكوفي، سمع عليًّا والنعمان بن بشير، روى عنه ذر بن عبد الله الهمداني.قال علي بن المديني: معروف، وقال النَّسائي: ثقة. ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، تحقيق: عبد المعين خان، حيدرآباد الدكن، دائرة المعارف العثمانية (٨/ ٤٢٥)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٨٠).

فقال له كعب الأحبار: "مَهْ، لا تفعل؛ فإنَّ ذلك في كتاب الله المنزَّل: أنَّ قومًا يُقال لهم الأملة، يحملون بأيديهم سياطًا كأنَّها أذناب البقر، لا يريحون ريح الجنة، فلا تكُن أنت أول مَن يبعث بهم". قال: ففعل. فقلتُ أنا ليحيى: ما الأملة؟. قال: "أنتم تُسَمُّونهم بالعراق: الشُّرَط"[1].

وقال إسماعيل بن جعفر: حدَّثنا شريكٌ عن أبي صالحٍ - مولى السعديين -، أنَّه سمع كعب الأحبار يقول: "ما لي أرى في التوراة صفة قومٍ لم أرهم بعد؟ فَحَشةٍ متفحِّشين، في أيديهم سياطٌ مثل أذناب البقر، من أهل النار، ما لي أرى في التوراة صفة نساءٍ لم أرهنَّ بعد؟ ناعماتٌ كاسياتٌ عارياتٌ، من أهل النار"[2]. وأبو صالح -ولى السعديِّين-، قال أبو زرعة: "لا بأس به"[3]، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات[4].

وقال عنه مسلم: "سمع كعب الأحبار، روى عنه شريك بن أبي نمر"[5]. وروى ابن أبي شيبة، من طريق الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن عبد الله بن عمرٍو، قال: "إنَّا لنجد في كتاب الله المنزَّل صنفَين في النار: قومٌ يكونون في آخر الزمان، معهم سياطٌ كأنَّها أذناب البقر، يضربون بها الناس على غير جُرمٍ، لا يُدْخِلون بطونهم إلا خبيثًا، ونساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ، مائلاتٌ مميلاتٌ، لا يدخلنَّ الجنة ولا يَجدن ريحها"[6]. وهذا سند رجاله ثقات.

=ويحتمل أن يكون في الكلمة تصحيفٌ، وصوابها: (تُبيع)، فهو الذي يروي عن كعب، ويروي عنه أبو قبيل، ورسم الكلمة محتمل، واسمه تبيع بن عامر الحميري.

(١) المصنَّف، ابن أبي شيبة، تحقيق: محمد عوامة، ط١، جدة، دار القبلة، ١٤٢٧هـ، (٢١/ ٣٤٩)، وسنده حسن.

(٢) حديث علي بن حجر السعدي، عن إسماعيل بن جعفر المدني، تحقيق: عمر بن رفود السفياني، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ، (ص ٤٦٨).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٣٩٢).

(٤) الثقات (٥/ ٥٩٠).

(٥) الكُنى والأسماء، مسلم، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، ط١، ١٤٠٤هـ. عمادة البحث العلمي/ الجامعة الإسلامية (١/ ٤٣٩).

(٦) المصنَّف (٢١/ ٣٤٨).

وقول عبد الله: "إنّا لنجد في كتاب الله المنزَّل"، لا يعني به القرآن قطعًا؛ بل التوراة، كما سبق في قول كعب.

فهذه النصوص تدُلُّ على أنَّ هذا القول موجود عند أهل الكتاب، وأنَّ أبا هريرة قد يكون استفادَه من كعب الأحبار أو عبد الله بن عمرو، فتوهَّم بعض الرُّواة عنه أنَّه مرفوعٌ، فرفعه(١). وأبو هريرة من المعروفين بالأخذ عن أهل الكتاب –وخاصَّة كعب الأحبار-.

قال القاسم بن محمد: "اجتمع أبو هريرة وكعب، فجعل أبو هريرة يُحدِّث كعبًا عن النبي ﷺ، وكعبٌ يحدِّث أبا هريرة عن الكتب"(٢). وعن أبي هريرة أنَّه قال: "خرجتُ إلى الطور، فلقيتُ كعب الأحبار، فجلستُ معه، فحدَّثني عن التوراة، وحدَّثتُه عن رسول الله ﷺ"(٣).

ولذا يحتمَل أن يكون هذا الأثر مسموعًا من كعب، فوهم سهيل بن أبي صالح فرواه عن أبي هريرة مرفوعًا.

قال بُسْر بن سعيد(٤): "اتقوا الله، وتحفَّظوا من الحديث، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدِّث عن رسول الله ﷺ، ويحدِّثنا عن كعب، ثم يقوم، فأسمع بعض مَن كان معنا

(١) ينظر نظير ذلك في مثال حكم عليه ابن كثير بمثل هذا: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، تحقيق: سامي سلامة، ط٢، الرياض، دار طيبة،١٤٢٠هـ، (٥/ ١٩٨).

(٢) رواه الإمام أحمد (٧٧١٧) قال: حدثنا عبد الرَّزَّاق، حدثنا معمر، عن الزهري، قال: أخبرني القاسم بن محمد، به، وهذا سند صحيح.

(٣) موطأ مالك (٣٦٤)، وفي سُنَن النَّسائي، ترقيم: عبد الفتاح أبو غدة، ط٤، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤١٤هـ، (١٤٣٠): "فمكثتُ أنا وهو يومًا، أحدِّثه عن رسول الله ﷺ، ويحدِّثني عن التوراة".وفي معجم الصحابة، البغوي، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، ط١، الكويت، مكتبة دار البيان، ١٤٢١هـ، (١/ ٣٤٨): "أتيتُ الطور، فوجدتُ ثَمَّ كعب الأحبار، فمكثتُ أنا وهو يومًا حتى الليل، أحدِّثه عن رسول الله ﷺ، ويحدِّثني عن التوراة".

(٤) بُسر بن سعيد، المدني العابد، روى عن أبي هريرة وسعد وابن عمر وزيد بن ثابت وغيرهم، قال أبو حاتم: لا يُسأل عن مثله، وقال ابن سعد: كان من العبَّاد المنقطعين وأهل الزُّهد في الدنيا، وكان ثقة كثير الحديث، توفي سنة (١٠١هـ)، ينظر: تهذيب التهذيب (١/ ٤٣٧).

يجعل حديث رسول الله ﷺ عن كعب، وحديث كعب عن رسول الله ﷺ"[1].



المطلب الثالث

مرجِّحات الرفع

١- سُهَيل بن أبي صالح وَثَّقَه كثير من الأئمَّة، وكان ضابطًا لحديث أبيه.

قال ابن سعد (٢٣٠هـ): "وكان ثقة كثير الحديث، وروى عنه أهل المدينة وأهل العراق"[2].

"عن سفيان بن عيينة قال: كنَّا نَعُدُّ سُهَيل بن أبي صالح ثَبْتًا في الحديث... وقال حرب بن إسماعيل، عن أحمد بن حنبل: ما أصلح حديثه... وقال أبو أحمد ابن عدي: ولسُهَيل نُسَخ، روى عنه الأئمَّة، وحدَّث عن أبيه وعن جماعة عن أبيه، وهذا يدُلُّ على تمييز الرجل كونه ميَّز ما سمع من أبيه وما سمع من غير أبيه عنه، وهو عندي ثبت لا بأس به مقبول الأخبار"[3].

وفي سؤالات السُّلَمي للدَّارَقُطني: "وسألته: لِمَ تركَ محمد بن إسماعيل البخاري حديثَ سُهَيل بن أبي صالحٍ في الصحيح؟.

فقال: لا أعرف له فيه عذرًا؛ فقد كان أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيبٍ النسائي إذا مرَّ بحديثٍ لسُهَيلٍ قال: سُهَيلٌ- واللهِ- خيرٌ من أبي اليمان، ويحيى بن بكيرٍ، وغيرهما، وكتاب البخاري من هؤلاء ملآن!

(١) رواه مسلم في كتاب التمييز، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط٣، مكتبة الكوثر، ١٤١٠هـ، (ص ١٧٥)، وسنده صحيح كما قال الحافظ ابن رجب في فتح الباري، تحقيق: مكتب تحقيق دار الحرمين، ط١، المدينة، مكتبة الغرباء، ١٩٩٦م، (٣/ ٤١٠).

(٢) الطبقات الكبير (٧/ ٥٢١).

(٣) تهذيب الكمال، المزي، تحقيق بشار عواد معروف، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ، (١٢/ ٢٢٥-٢٢٧).

وقال: قال أحمد بن شعيبٍ النسائي: تركَ محمد بن إسماعيل البخاري حديثَ سُهَيل بن أبي صالحٍ في كتابه، وأخرج عن ابن بكيرٍ وأبي اليمان وفليح بن سليمان، لا أعرف له وَجْهًا، ولا أعرف له فيه عُذرًا[1]"[2].

وأجادَ أبو عبد الله الحاكم في المدخل القولَ في بيان حال سُهَيل، فقال: "سُهَيل بن أبي صالح أحدُ أركان الحديث، وقد أكثر مسلمٌ الروايةَ له في الشواهد والأصول، إلا أنَّ الغالب على إخراجه حديثَه في الشواهد.

وسُهَيل قد روى عنه مالك الإمام الحَكَمُ في شيوخِه من أهل المدينة، الناقدُ لهم. ثم قيل -في أحاديثه بالعراق-: إنَّه نسيَ الكثير منه، وساء حفظُه في آخر عمره.

قال البخاري: سمعتُ عليًّا يقول: كان سُهَيل بن أبي صالح ماتَ له أخ، فوجدَ عليه، فنسي كثيرًا من الحديث.

وقد يجد المتحرِّي في الصنعة ما ذكرَه عليٌّ في حديث سُهَيل، وأمَّا يحيى بن معين؛ فإنَّه قال: لا يُحتَجُّ بحديثه، والله أعلم.

وشيخنا مسلم قد جَهِدَ في إخراجه، وقرنَه في أكثر رواياته بحافظٍ لا يُدافَع حفظه، فسَلِمَ بذلك من قول مَن نسبَه إلى سوء الحفظ"[3][4].

(١) وقال النسائي أيضًا – كما في سؤالات الحاكم للدارقطني (ص١٧٢)-: "سهيل بن أبي صالح خير من فليح بن سليمان، وسهيل بن أبي صالح خير من أبي اليمان، وسهيل بن صالح خير من إسماعيل بن أبي أويس، وسهيل خير من حبيب المعلم، وسهيل أحب إلينا من عمرو بن أبي عمرو".

(٢) سؤالات السُّلَمي للدَّارقطني، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف سعد الحميد، ط١، الرياض، مؤسسة الجريسي، ١٤٢٧هـ، (ص ١٨٣).

(٣) قدم الباحث ربيع شحاته عبد الحكيم رسالة ماجستير في جامعة المنيا بعنوان: (مرويات سهيل بن أبي صالح في الكتب الستة جمعًا وتخريجًا ودراسةً)، وقد خلص فيها إلى أنَّ: "رواية المدنيين عنه صحيحة لأنه مدني، ورواية العراقيين عنه ضعيفة لاختلاطه...ومن خلال البحث لم يتبين أن أحدًا روى عنه بالعراق إلا ابن أبي الزناد الذي مات في العراق وكان مضطربًا في الحديث لذلك حكمنا على حديثه بالضعف".

(٤) المدخل إلى الصحيح، الحاكم النيسابوري، تحقيق: ربيع المدخلي، ط١، دار الإمام أحمد، ١٤٣٠هـ، (٤/ ١٠٩).

٢- **مسلم بن أبي مريم من الرُّواة المعروفين بوقف المرفوعات،** ولذا لا يُعَدُّ وقفه لحديث أبي صالح عِلَّةً قادحةً في رواية سُهَيل.

قال عبد الله بن مسلمة القعنبي (٢٢١هـ): "كان مالك يُثني على مسلم بن أبي مريم، وقال: كان لا يكاد يرفع حديثًا إلى النبي ﷺ"(١).

قال ابن عبد البر (٤٦٣هـ): "وهو مدني ثقة، روى عنه: مالك وابن عيينة ووهيب بن خالد ويحيى بن سعيد الأنصاري، وكان مالك يُثني عليه، ويقول: كان رجلًا صالحًا، وكان يهاب أن يرفع الأحاديث"(٢).

ويُضاف إلى ذلك: أنَّ الراوي عنه هو الإمام مالك، وهو من المعروفين أيضًا بوقف المرفوع(٣).

٣- **أنَّ مثله لا يُقال بالرأي والاجتهاد.**

قال أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) عن هذا الحديث: "لا يجوز أن يُقال بالرأي والاستنباط، إنَّما يُقال مثل هذا على التوقيف، فلذلك دخل في جملة المسنَد؛ لأنَّ الصحابي لا يقول مِن رأيه"(٤). وقال ابن عبد البر (٤٦٣هـ): "ومعلومٌ أنَّ هذا لا يمكن أن يكون من رأي أبي هريرة؛ لأنَّ مثل هذا لا يُدرَك بالرأي، ومحالٌ أن يقول أبو هريرة مِن رأيه (لا يَدْخُلن الجنة)، (ويوجَد ريح الجنة من مسيرة كذا)، ومثل هذا لا يُعلَم رأيًا، وإنَّما يكون توقيفًا ممَّن لا يُدْفَع عن عِلْم الغيب ﷺ"(٥). وقال السيوطي (٩١١هـ): "مثل هذا لا يُقال بالرأي؛ فيكون من جملة المسند"(٦).

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ص ١٧).

(٢) التمهيد (١٣/ ١٩٢).

(٣) ينظر: الثقات الذين تعمَّدوا وقف المرفوع، علي الصياح، ط١، الرياض، دار ابن الجوزي، ١٤٣٠هـ، (ص ٩٢).

(٤) بيان المسنَد والمرسل والمنقطع، الداني، تحقيق: عمر بن فهمي، ط١، القاهرة، دار الآفاق، ١٤٣٠هـ، (ص ٥٨).

(٥) التمهيد (١٣/ ٢٠٢).

(٦) الحاوي للفتاوي، السيوطي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ (٢/ ١٨٠)، ومثله في تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، السيوطي،، ط١، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٨٩هـ، (٢/ ٢١٦).

ولكن أبا هريرة من المعروفين بالأخذ عن أهل الكتاب – وخاصَّة كعب الأحبار–، كما سبق. ولذا يحتمَل أن يكون هذا الأثر مسموعًا من النبي ﷺ، أو مسموعًا من علماء أهل الكتاب. ويضاف إلى ذلك أنه ليس من مسالك نقَّاد الحديث الترجيح بين الوقف والرفع بكون الأثر مما لا يقال بالرأي والاجتهاد[1].

٤- **لا ضيرَ من ورود شيءٍ في شرعنا يُشابِه شيئًا من أخبار أهل الكتاب**، بل هذا كثيرٌ وخاصَّة في باب الغيبيَّات.

٥- **لم يعل هذه الرواية أحد من نقَّاد الحديث بالوقف.**

وأمَّا ما جاء في علل الدَّارقطني: "وسُئِلَ عن حديث أبي صالحٍ، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: (نساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ، مائلاتٌ مميلاتٌ، لا يدخلنَ الجنة).

فقال: يرويه مالكٌ، واختُلِفَ عنه: فرواه عبد الله بن نافعٍ، عن مالكٍ، عن مسلم بن أبي مريم، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ووقفَه أصحاب الموطأ، وهو المحفوظ"[2].

فهذا ترجيحٌ للوقف من طريق مالك، وليس ترجيحًا لوقف أصل الحديث؛ لأنَّ المقارنة كانت بين الرُّواة عن مالك، لا بين مسلم بن أبي مريم وسُهَيل بن أبي صالح. فالمحفوظ عن مالك الوقف، ولا يَلْزم من هذا أن يكون هو الأرجح.

ولكن قد يُقال: عاب جماعةٌ من الأئمَّة على الإمام مسلم إخراجَ حديث سُهَيل بن أبي صالح[3]، وكلُّ مَن عاب عليه ذلك فهو ضِمنًا ممَّن ينقُد هذا الحديث.

---

(١) ينظر: "المرفوع حكمًا دراسة تأصيلية تطبيقية"، عمار الصياصنة، ط١، إسطنبول، دار اللباب، ١٤٣٩هـ، (ص٣٢٤)، ففيه مبحث مهم حول هذه المسألة.

(٢) العلل (٥/ ١٠٥).

(٣) ذكره الحاكم في "المدخل إلى الصحيح" (٤/ ١٠٩) في باب: "الرواة الذين عيب على مسلم بن الحجاج الحديث عنهم في المسند الصحيح".

٦- أنَّ معنى هذا الحديث وردَ في أحاديث أخرى، وهي شواهد تدُلُّ على ضبط سُهَيل له، وأنَّه محفوظٌ مرفوعٌ عن النبي ﷺ.

وهي خمسة شواهد:

الشاهد الأول: ما رواه مسلم في صحيحه، من طريق أفلح بن سعيدٍ، حدَّثنا عبد الله بن رافعٍ - مولى أمِّ سلمة -، قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: **(يُوشِكُ - إِنْ طَالَتْ بِكَ مُدَّةٌ - أَنْ تَرَى قَوْمًا فِي أَيْدِيهِمْ مِثْلُ أَذْنَابِ الْبَقَرِ، يَغْدُونَ فِي غَضَبِ اللهِ، وَيَرُوحُونَ فِي سَخَطِ اللهِ)**(١).

قال البزَّار (٢٩٢هـ): "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عبد الله بن رافع إلا أفلح بن سعيد، وهو رجل مشهور من أهل قُباء"(٢).

لكن قال ابن حبَّان (٣٥٤هـ): "أفلح بن سعيد، شيخ من أهل قُباء، كان يسكن المدينة، يروي عن الثِّقات الموضوعات، وعن الأثبات الملزوقات، لا يَحِلُّ الاحتجاج به، ولا الرِّواية عنه بحال"(٣).

ثم ذكر حديثَه هذا، وقال: "هذا خبرٌ بهذا اللفظ باطلٌ، وقد رواه سهيلٌ عن أبيه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: (اثنان من أمَّتي لم أرَهما: رجال بأيديهم سياطٌ مثل أذناب البقر، ونساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ)"(٤).

قال الذهبي (٧٤٨هـ): "قلت: بل حديث أفلح صحيح غريب، وهذا شاهد لمعناه"(٥).

---

(١) رواه مسلم (٢٨٥٧).

(٢) مسند البزَّار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ط١، المدينة، دار العلوم والحكم، ١٤١٦هـ، (١٥/ ٣٦).

(٣) المجروحين، ابن حبان، تحقيق: حمدي السلفي، ط١، الرياض، دار الصميعي، ١٤٢٠هـ، (١/ ١٩٩)، قال الحافظ: "وقرأت بخط الحافظ أبي عبد الله الذهبي بعد هذه الحكاية: ابن حبَّان رُبَّما قصب الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه". تهذيب التهذيب (١/ ٣٦٨)، وينظر: ميزان الاعتدال (١/ ٢٧٤).

(٤) المجروحين (١/ ١٩٩).

(٥) ميزان الاعتدال (١/ ٢٧٥).

قال الحافظ (٨٥٢هـ): "والحديث في صحيح مسلم من الوجهَين، فمستند ابن حبَّان في تضعيفه مردود، وقد غفل – مع ذلك – فذكرَه في الطبقة الرابعة من الثِّقات.

وذهلَ ابنُ الجوزي، فأوردَ الحديث – من الوجهَين – في الموضوعات، وهو من أقبح ما وقع له فيها! فإنَّه قلَّدَ فيه ابنَ حبَّان من غير تأمُّل"(١).

وقال أيضًا: "ولم أقف في كتاب الموضوعات لابن الجوزي على شيءٍ حكمَ عليه بالوضع وهو في أحد الصحيحَين غير هذا الحديث، وإنَّها لغفلةٌ شديدةٌ منه!

وأفلح المذكور يُعرَف بالقُبائي، مدنيٌّ من أهل قُباء، ثقةٌ مشهورٌ، وَثَّقَه ابن معينٍ وابن سعدٍ، وقال ابن معينٍ أيضًا والنسائي: لا بأس به، وقال أبو حاتم: شيخٌ صالح الحديث، وأخرج له مسلمٌ في صحيحه.

وقد روى عنه عبد الله بن المبارك وطبقته، ولم أرَ للمتقدِّمين فيه كلامًا، إلا أنَّ العُقَيلي قال: لم يروِ عنه ابن مهديٍ. قلت: وليس هذا بجرحٍ.

وقد غفلَ ابن حبَّان، فذكرَه في الطبقة الرابعة من الثِّقات، وقد أخطأ ابنُ الجوزي في تقليدِه ابن حبَّان في هذا الوضع خطأً شديدًا، وغلطَ ابنُ حبَّان في أفلح فضعَّفَه بهذا الحديث... فلقد أساءَ ابنُ الجوزي لذِكْره في الموضوعات حديثًا من صحيح مسلم، وهذا من عجائبه"(٢).

وكذا شنَّع على ابنِ حبَّان وابنِ الجوزي: السيوطيُّ في "اللآلئ المصنوعة"(٣).

وما ذهبَ إليه ابنُ حبَّان من تضعيف أفلح واتِّهامه غيرُ مقبول، **إلا أنَّ ما ذكرَه في إعلال روايته له حَظٌّ من النظر**؛ فأفلح – وإن كان صدوقًا – فليس من الحفَّاظ المتقِنين، والحديث معروف من رواية أبي صالح عن أبي هريرة، فخالفَ غيرَه من الثِّقات، ورواه عن عبد الله بن رافع عن أبي هريرة، وتفرَّدَ بذلك، ومثل هذا التفرُّد مدعاة للاستغراب.

وقد يقال: إنَّ روايةَ الإمام مسلمٍ له –في الشواهد – بعد حديث سُهَيلٍ إشارةٌ لإعلاله.

---

(١) تهذيب التهذيب (١/ ٣٦٨).

(٢) القول المسدَّد في الذَّب عن مسند أحمد، ابن حجر، ط١، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ١٤٠١هـ، (ص ٣١).

(٣) اللآلئ المصنوعة، السيوطي، تحقيق: صلاح عويضة، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ، (٢/ ١٥٥).

ولا أرى وجهًا للتشنيع على ابن حبَّان في إعلالِه لهذه الرِّواية. وقد أقرَّه على هذا النقد: ابن طاهر القَيسراني(١)، وابن الجوزي(٢).

بل قال الذهبيُّ نفسه في "تلخيص الموضوعات": "الحديث على شرط مسلم، ولكنَّه مُنكَر"(٣).

الشاهد الثاني: ما رواه البخاري في التاريخ الكبير(٤)، والطحاوي في مشكل الآثار(٥)، والطبراني في المعجم الأوسط(٦)، من طريق ابن معينٍ، قال: حدَّثنا حجاج بن محمدٍ، عن ابن جريجٍ، قال: أخبرني محمد بن الحارث، قال: قدم رجلٌ يُقال له: أبو علقمة - حليفٌ في بني هاشمٍ -، فتتابعت إليه أنا وعليٌ الأزدي.

فكان ممَّا حدَّثنا أنْ قال: سمعت أبا هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: (إنَّ من أشراط الساعة: أن يظهر الفُحش والشُّحّ، ويؤتمَن الخائن، ويخوَّن الأمين، وتظهر ثيابٌ كأفواج السِّحر، **يلبسها نساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ**، ويعلو التحوت الوعول).

أكذاك يا عبد الله بن مسعودٍ سمعتَه من حبِّي رسول الله ﷺ؟. قال: نعم وربِّ الكعبة. قلت: وما التحوت الوعول؟. قال: "فُسول الرِّجال، وأهل البيوتات الغامضة، يُرفعون فوق صالحيهم، وأهل البيوتات الصالحة".

قال الهيثمي: "حديث أبي هريرة وحدَه في الصحيح بعضه، ورجاله رجال الصحيح، غير محمد بن الحارث بن سفيان، وهو ثقة"(٧).

وقال الطحاوي عن أبي علقمة: "إنَّه مِن جِلَّة التابعين".

---

(١) تذكرة الحفَّاظ، ابن القيسراني، تحقيق: حمدي السلفي، دار الصميعي، ط١، ١٤١٥هـ، (ص ١٢١)

(٢) الموضوعات، ابن الجوزي، تحقيق: نور الدين بن شكري، ط١، الرياض، دار أضواء السلف، ١٤١٨هـ، (٣/ ٣٠٩).

(٣) تلخيص كتاب الموضوعات، الذهبي، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ، (ص ٢٨٥).

(٤) التاريخ الكبير (٩/ ٥٩).

(٥) شرح مشكِل الآثار، الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ، (١٠/ ٧٩).

(٦) المعجم الأوسط (١/ ٢٢٨)، ورواه عن أحمد بن بشير الطيالسي.

(٧) مجمع الزوائد، الهيثمي، تحقيق: حسام الدين القدسي، بيروت، دار الكتاب العربي، (٧/ ٣٢٧).

وقال عبد الحق الإشبيلي (٥٨١هـ): "أبو علقمة هذا تابعي جليل، سمع أبا هريرة وعثمان وعبد الله بن مسعود، سمع منه عبد الله بن عبيد بن عمير ومحمد بن الحارث وعلي الأزدي ويعلى بن عطاء وزهرة بن معبد، ذكر ذلك الطحاوي في أحاديث صحاح، وذكر أنه ولي قضاء إفريقية في أيام بني أمية، وذكره أبو حاتم وقال: أحاديث أبي علقمة صحاح"(١).

ورواه ابن حبَّان، من طريق إسماعيل بن أبي أويسٍ، حدَّثني زفر بن عبد الرحمن بن أردك، عن محمد بن سليمان بن والبة، عن سعيد بن جبيرٍ عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: "والذي نفس محمدٍ بيده، لا تقوم الساعة حتى يظهر الفُحش والبخل، ويخوَّن الأمين، ويؤتمَن الخائن، ويهلك الوعول، وتظهر التحوت".

قالوا: يا رسول الله، وما الوعول والتحوت؟ قال: "الوعول: وجوه الناس وأشرافهم، والتحوت: الذين كانوا تحت أقدام الناس، لا يُعلم بهم"(٢).

وسنده ضعيف: فإسماعيل بن أبي أويس، فيه لين-كما قال الذهبي-(٣). ومحمد بن سليمان، ترجَمه البخاري وابن أبي حاتم في كتابَيهما(٤)، ولم يذكُرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكرَه ابن حبَّان في الثِّقات، ولم يذكر عنه راويًا إلا زفر بن عبد الرحمن، لم يوثِّقه أحدٌ غير ابن حبَّان. وسعيد بن جبير لم يسمع من أبي هريرة(٥).

قال الهيثمي(٨٠٧هـ): "رواه الطبراني في الأوسط، وفيه محمد بن سليمان بن والبة، ولم أعرِفه، وبقيَّة رجاله ثقات"(٦).

---

(١) الأحكام الكبرى، عبد الحق الأشبيلي، تحقيق: حسين بن عكاشة، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٢هـ، (٤/ ٥٤٣).

(٢) صحيح ابن حبَّان (٦٨٤٤)، وضعَّف إسنادَه المحقِّق.

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٢٢٢).

(٤) التاريخ الكبير (١/ ٩٨)، الجرح والتعديل (٧/ ٢٦٨).

(٥) قال الدوري في التاريخ، تحقيق أحمد محمد نور سيف، ط١، مكة، مركز البحث العلمي، ١٣٩٩هـ، (٤/ ٧٤): "قلت ليحيى بن معين: سعيد بن جبير لقي أبا هريرة؟ قال: قد روى هكذا عنه، ولم يصح لي أنه سمع من أبي هريرة".

(٦) مجمع الزوائد (٧/ ٣٢٥).

الشاهد الثالث: ما رواه الإمام أحمد(1)، وابن الأعرابي(2)، والطبراني(3)، والحاكم(4)، من طريق عبد الله بن بجيرٍ، عن سيَّارٍ الشامي(5)، عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: (**يَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ رِجَالٌ مَعَهُمْ أَسْيَاطٌ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ الْبَقَرِ، يَغْدُونَ فِي سَخَطِ اللهِ، وَيَرُوحُونَ فِي غَضَبِهِ**).

قال الطبراني: "لا يُروَى هذا الحديث عن أبي أمامة إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به: عبد الله بن بجيرٍ". "قال حرب بن إسماعيل عن أحمد بن حنبل، وعباس الدُّوري عن يحيى بن معين، وأبو داود(6)، وأبو حاتم: ثقة"(7).

وأوردَه ابن الجوزي في الموضوعات(8)، وعابَه العلماء في ذلك؛ لخَلْطِه بين عبد الله بن بجير هذا، وعبد الله بن بجير الصنعاني.

قال ابن حجر (٨٥٢هـ): "وقد غلطَ ابنُ الجوزي في تضعيفه لعبد الله بن بجيرٍ؛ فإنَّ عبد الله بن بجيرٍ المذكور... يكنى أبا حمران بصريٌ... وَثَّقَه أحمد وابن معينٍ وأبو داود وأبو

(1) المسند (٢٢١٥٠).

(2) المعجم، ابن الأعرابي، تحقيق عبد المحسن الحسيني، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٨هـ، (٢١٤٩)

(3) المعجم الكبير، الطبراني، تحقيق حمدي السلفي، ط٢، المدينة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٤هـ، (٨/ ٢٥٧)، والأوسط (٥/ ٢٥٧).

(4) المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، ط١، القاهرة، التأصيل، ١٤٣٥هـ ١٤٣٥هـ (٨/ ١٨٨).

(5) هو سيَّار مولى بني أمية الشامي، يروي عن أبي أمامة وابن عبَّاس، وأبي الدرداء، وروى عنه سليمان التيمي وعبد الله بن بجير، وهو مولى خالد بن يزيد بن معاوية القرشيّ، ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ١٦٠)، وسكت عنه، وذكره ابن حبَّان في الثِّقات (٤/ ٣٣٥)، وذكره أيضًا ابن خلفون في كتاب الثِّقات. قال الترمذي: "سألت محمدًا وقلت له: من سيارٌ هذا الذي روى عن أبي أمامة؟. قال: هو سيارٌ مولى بني معاوية أدرك أبا أمامة وروى عنه، وروى عن أبي إدريس الخولاني، وروى عن سيارٍ: سليمان التيمي، وعبد الله بن بجيرٍ". العلل الكبير للترمذي (ص ٢٥٦)، وفي الكاشف (١/ ٤٧٥): "وُثِّق"، وفي التقريب (ص ٢٦٢): "صدوق"، وينظر: إكمال تهذيب الكمال (٦/ ١٩٠).

(6) هو الطيالسي، كما بيَّن ذلك مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٧/ ٢٥٠).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٤/ ٣٢٢).

(8) الموضوعات (٣/ ٣١٠).

حاتمٍ...وإنَّما قال ابن حبَّان ما نقلَه ابن الجوزي عنه في عبد الله بن بجيرٍ القاصّ الصنعاني، الذي يكنى أبا وائلٍ... ولم ينفرِد به عبد الله بن بُجيرٍ المذكور؛ فقد رويناه في المعجم الكبير للطبراني أيضًا، قال: ثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة، ثنا حيوة بن شريحٍ، ثنا إسماعيل بن عياش، عن شرحبيل بن مسلمٍ، عن أبي أمامة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يكون في آخر الزمان شُرَطٌ، يغدون في غضب الله ويروحون في سخط الله، فإيَّاك أن تكون منهم.

وهذا إسنادٌ صحيح؛ لأنَّ رواية إسماعيل بن عياش عن الشاميِّين قويَّةٌ، وشرحبيل شاميٌّ"[1]. وتعقَّبه محقِّقو المسند[2] بأنَّ فيه أحمد بن يحيى بن حمزة الدمشقي -شيخ الطبراني فيه- ترجم له الحافظ في لسان الميزان، فقال: "له مناكير، قال أبو أحمد الحاكم: فيه نظر، وحدَّث عنه أبو الجهم المشغراني ببواطيل"، وذكر منها حديثَين.

ثم قال: "قال الحاكم أبو أحمد: الغالب عليَّ أنَّني سمعتُ أبا الجهم، وسألتُه عن حال أحمد بن محمد، فقال: قد كان كبر، فكان يلقَّن ما ليس من حديثه فيتلقَّن"[3].

وقال في ترجمة أبيه: "قال ابن حبَّان في الثِّقات: هو ثقة في نفسه، يُتَّقى من حديثه ما رواه عنه أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة وأخوه عبيد؛ فإنَّهما كانا يُدْخِلان عليه كلَّ شيء"[4].

الشاهد الرابع: روى ابن أبي الدُّنيا، من طريق راشد بن وردان -مؤذِّن بني عديٍ-، قال: أخبرني مولى لأنس بن مالكٍ، عن أنس بن مالكٍ قال: قال رسول الله ﷺ: **(بَيْنَ يَدَي السَّاعَةِ قَوْمٌ، يُقَالُ لَهُمُ: الْـجَلَاوِزَةُ، بِأَيْدِيهِمْ سِيَاطٌ أَمْثَالُ أَذْنَابِ الْبَقَرِ، يَغْدُونَ فِي سَخَطِ الله، وَيَرْجِعُونَ فِي غَضَبِهِ**، إِنَّ أَهْوَنَ مَا يُقَالُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: ضَعُوا أَسْوَاطَكُمْ)[5].

---

(١) القول المسدَّد في الذَّب عن مسند أحمد (ص ٣٢).

(٢) مسند أحمد (٣٦/ ٤٦٨).

(٣) لسان الميزان (١/ ٦٥٠).

(٤) لسان الميزان (٧/ ٥٧٧).

(٥) الأهوال -موسوعة ابن أبي الدُّنيا-، عبد الله بن محمد، تحقيق: فاضل الحمادة، ط١، الرياض، دار أطلس الخضراء، ١٤٣٣هـ، (١/ ٥٩٣).

وسندَه ضعيف؛ لجهالة مولى أنس، وراشد ذكرَه البخاري في التاريخ الكبير، وسكتَ عنه، وكذا ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وذكرَه ابن حبَّان في الثِّقات.

وله شاهد عند المحاملي في "أماليه" من طريق روح بن عبد الواحد[1]، قال: حدثنا موسى بن أعين، عن معمرٍ، عن قتادة، عن سعيد بن أبي الحسن، عن عبد الرحمن بن سَمُرة، قال: ذكرَ رسول الله ﷺ الجلاوزة، فقال: (يُقال يوم القيامة: ضعوا أسواطَكم، وادخلوا النار)[2].

وروح بن عبد الواحد الشامي، قال عنه أبو حاتم: "ليس بالمتقن روى أحاديث فيها صَنْعَة"[3]. وقال الدولابي: "وأبو يحيى روح بن عبد الواحد: منكر الحديث"[4]. وقال الذهبي: "لين الحديث"[5].

الشاهد الخامس: حديث عبد الله بن عمرو قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (سيكون في آخر أمَّتي رجال يركبون على سروج كأشباه الرِّحال[6]، ينزلون على أبواب المسجد، **نساؤهم كاسياتٌ عارياتٌ، على رؤوسهم كأسنمة البُخت العجاف**، الْعَنُوهنَّ فإنهنَّ ملعونات، لَوْ كَانَتْ وَرَاءَكُمْ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَمِ لَخَدَمْنَ نِسَاؤُكُمْ نِسَاءَهُمْ، كَمَا يَخْدِمْنَكُمْ نِسَاءُ الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ)[7]. ومداره على: عبد الله بن عيَّاش القِتْباني، يرويه عن أبيه، عن عيسى بن هلال الصَّدَفيّ وأبي عبد الرحمن الحُبُليّ، عن عبد الله بن عمرو.

قال الطبراني: "لا يُروَى هذا الحديثُ عن عبد الله بن عمرو إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به عبد الله بن عيَّاش".

(١) تصحف في الكُنى والأسماء للدَّولابي (٣/ ١١٨٧) إلى: "روح بن عبيد".

(٢) أمالي المحاملي رواية ابن مهدي الفارسي (ص: ٥٢).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ٤٩٩).

(٤) الكُنى والأسماء للدَّولابي (٣/ ١١٨٤).

(٥) المغني في الضعفاء (١/ ٢٣٤).

(٦) جمع رحْل، وهي للإبل كالسَّرج للفرس.

(٧) رواه الإمام أحمد (٧٠٨٣)، وابن حبَّان (٥٧٥٣)، والطبراني في الأوسط (٩٣٣١) والحاكم في المستدرك (٨/ ١٨٨).

قال الذهبي (٧٤٨هـ): "وعبدُ الله - وإن كان قد احتجَّ به مسلم -، فقد ضعَّفه أبو داود والنَّسائي، وقال أبو حاتم: هو قريب من ابن لهيعة، وقال ابن يونس: منكر الحديث.

وقد بيَّن الحافظُ ابن حجر: أنَّ مسلمًا إنَّما أخرج له في الشواهد لا في الأصول[1].

وسبق أنَّ هذا محفوظٌ موقوفٌ عليه، كما هو عند ابن أبي شيبة.

والحاصل: القول بأنَّ: أصل هذه الرِّواية إسرائيليٌّ أخذَها عنهم الصحابة - كأبي هريرة وعبد الله بن عمرو- وأخطأ بعض الرُّواة فرفعَها للنبي ﷺ؛ **قولٌ وجيه**.

والقول بأنَّ: الرِّواية محفوظة مرفوعة، ومحفوظة من قول بعض علماء أهل الكتاب، وهي من الأشياء التي وافقَ الخبرُ في شريعتنا الخبرَ الذي في شريعتهم، وقد تكون هذه من الأمور التي بيَّنها الأنبياءُ السابقون لأممهم، وحذَّروهم منها؛ لعِظَم خطرها وضررها -كما هو حال التوافق بينهم في التحذير من الدجال وفِتنته-؛ **فهذا أيضًا قول له حظٌّ من النظر**.

إلا أن الذي يقوي القول بكونه محفوظًا مرفوعًا: أنَّ أحدًا من نقَّاد الحديث المتقدمين أو المتأخرين لم يعلَّ رواية مسلم بالوقف، فهذه قرينة كافية لترجيح رواية الرفع. والله أعلم.



(١) تهذيب التهذيب (٥/ ٣٥١)، وينظر: تهذيب الكمال (١٥/ ٤١١)، الكاشف (١/ ٣٥١)، ميزان الاعتدال (٢/ ٤٦٩)، مختصر استدراك الذهبي على المستدرك لابن الملقّن، تحقيق: سعد الحميد وعبد الله اللحيدان، ط١، الرياض، دار العاصمة، ١٤١١هـ، (٧/ ٣٢٦٦).

المبحث الثاني

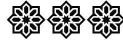
فقه الحديث ودلالاته

في هذا الحديث خبرٌ نبويٌّ عن صنفين من أهل النار لم يرهم النبي صلى الله عليه وسلم في عهده، صنفٌ من الرجال، وصنفٌ من النساء، وبيان أبرز صفاتهم.

وهذان الصنفان ظهرا بعد عهد النبوة(١)، وبلغ ظهورهم مداه في زماننا هذا.

قال النووي (٦٧٦هـ): "هذا الحديث من معجزات النبوة، فقد وقع هذان الصنفان وهما موجودان"(٢).

وفي المطالب الآتية بيان أوصاف وأحوال كلِّ صنفٍ منهما.



المطلب الأول

الظَّلَمَةُ من أصحاب السُّلطة

وهؤلاء هم الصنف الأول، وقد وصفهم صلى الله عليه وسلم بقوله: (قَوْمٌ مَعَهُمْ سِيَاطٌ كَأَذْنَابِ الْبَقَرِ يَضْرِبُونَ بِهَا النَّاسَ)، وهم أصحاب الشُّرط وأعوان السلطان المتجبرين الذين يذلون الناس ويعذبونهم، كما قال النووي: "فأما أصحاب السِّياط فهم غلمان والي الشرطة"(٣).

ويستفاد من وصفهم الوارد في الحديث أمور:

١- أن هذا الضرب يكون على وجه الظلم والعدوان.

ولذا وصفهم في رواية عبد الله بن رافع عن أبي هريرة بقوله: **(يَغْدُونَ فِي غَضَبِ اللهِ، وَيَرُوحُونَ فِي سَخَطِ اللهِ)**.

(١) ولذا أورد عدد من الأئمة هذا الحديث في دلائل النبوة، منهم: أبو نعيم الأصبهاني (ص٥٤٧)، والبيهقي في الدلائل (٦/ ٥٣٢)،وقوام السنة الأصبهاني (ص٢٢٤).

(٢) شرح صحيح مسلم، النووي، ط٢، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ، (١٤/ ١١٠).

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (١٧/ ١٩٠)

قال ابن هبيرة (٥٦٠هـ): "هذا إنما ينصرف إلى ضربٍ في باطلٍ ومتابعةِ الهوى، ولا يتناول هذا: الضربَ في الحدود ولا في التعزير الشرعي"[١].

قال ابن الجوزي (٥٩٧هـ): "الإشارة بأصحاب السِّياط يشبه أن يكون للظلمة من أصحاب الشُّرط"[٢].

٢- أنَّ الضَّربَ -بغيًا وعدوانًا- هو الذي أوجب لهم دخولَ النار.

قال القاضي عياض (٥٤٤هـ): "يحتمل أنَّ وجوب النار لهم من أجل ظلمهم وتعذيبهم واستطالتهم على الناس بالضرب بهذه السِّياط وغيرها.

ويحتمل أنَّ ذلك لمعاصٍ أُخرى أوجبت النار لهم من كفرهم وغير ذلك، وأنَّ ذكر سياطهم وضربهم قصد الوصف لا قصد علَّة التعذيب بالنَّار[٣]"[٤].

والاحتمال الأول هو الظاهر؛ لأن ترتيب الحكم على الوصف يُشعر بالعلِيَّة.

وبوب عليه ابن حبان: "ذكر نفي دخول الجنة عن أقوامٍ بأعيانهم من أجل أعمالٍ ارتكبوها"[٥].

وعن عروة بن الزبير قال: مرَّ هشام بن حكيم بن حزام على أُناسٍ من الأنباط بالشام، قد أُقيموا في الشمس، فقال: ما شأنهم؟. قالوا: حُبسوا في الجزية!

فقال هشام: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ، يقول: (إنَّ اللهَ يُعَذِّبُ الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا)[٦].

---

(١) الإفصاح عن معاني الصحاح، ابن هبيرة، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار العاصمة، ط١، ١٤٣٥هـ، (٨/ ١١٨).

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين، ابن الجوزي، تحقيق علي حسين البواب، ط١، الرياض، دار الوطن، ١٤١٨هـ، (٣/ ٥٦٧).

(٣) كذا في المطبوع، ويبدو لي أن الصواب: "وأنَّ ذِكْرَ سياطهم وضربهم بقصد الوصف، لا بقصد علَّة التعذيب بالنَّار". ويؤيد ذلك ما جاء في إكمال الإكمال للأُبِّي (٥/ ٤١١): "يحتمل أن ضربهم الناس ظلمًا هو السبب في تعذيبهم بالنار، ويحتمل أن تعذيبهم لمعاصٍ أخر من كفر وغيره، وذِكْرُ ضَرْبِهم كالصفة والتعريف لهم".

(٤) إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض، تحقيق يحيى إسماعيل، دار الوفاء، ط١، ١٤١٩هـ، (٦/ ٦٥٩).

(٥) صحيح ابن حبان (١٦/ ٥٠٠).

(٦) صحيح مسلم (٢٦١٣).

وبوب عليه أبو عوانة الإسفراييني (٣١٦هـ): "باب: بيان حرمة وجه الإنسان وحرمته، وعقاب من يعذبه أو يؤذيه"[١].

وبوب عليه النووي بقوله: "باب الوعيد الشديد لمن عذَّب الناس بغير حق".

٣- أن هذا الصنف سيُوجد في هذه الأمة لا محالة.

وقد وجد هؤلاء فعلاً من أزمنة عديدة في أمة الإسلام.

قال أبو العباس القرطبي (٦٥٦هـ): "(قوله: صنفان من أهل النار لم أرهما) أي: لم يوجد في عصره منهما أحدٌ؛ لطهارة أهل ذلك العصر الكريم، ويتضمن ذلك: أن ذينك الصنفين سيوجدان، وكذلك كان.

فإنَّه خلَف بعد تلك الأعصار قوم يلازمون السياط المؤلمة التي لا يجوز أن يُضرب بها في الحدود قصدًا لتعذيب الناس، فإن أُمروا بإقامة حدٍّ أو تعزيرٍ، تعدوا المشروع في ذلك في الصفة والمقدار، وربما أفضى بهم الهوى وما جُبلوا عليه من الظلم إلى هلاك المضروب أو تعظيم عذابه، وهذه أحوال الشُّرط بالمغرب"[٢]. قال ابن كثير (٧٧٤هـ): "وهذان الصنفان، وهما الجلادون الذين يسمون بالرَّجَّالة والجانْداريَّة[٣] كثيرون في زماننا هذا، ومن قبله وقبل قبله بدهر"[٤].

(١) مستخرج أبي عوانة (٢٠/ ٨٠).

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، القرطبي، تحقيق: محي الدين مستو ويوسف بديوي، ط١، دمشق، دار ابن كثير، ١٤١٧هـ، (٥/ ٤٤٩).

(٣) "لفظ فارسي الأصل، شاع في العصر المملوكي، وتعني فئة من المماليك تتبع السلطان أو الأمير، ومثلها الخاصكية، ويتألف لفظ الجاندرية من (جان) ومعناه سلاح بالفارسية، و(دار) بمعنى ممسك أي ممسك السلاح". معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، محمد دهمان، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٤١٠هـ، (ص: ٥١). ومنطقة "الجنادرية" المعروفة اليوم محرفة من هذا اللفظ الفارسي، لكنها بالمعنى ذاته، إذ كانت قديمًا لحرس الأمير خاصة.

(٤) البداية والنهاية، ابن كثير، تحقيق: عبدالله التركي، ط١، القاهرة، دار هجر، ١٤١٨هـ، (٩/ ٣٠١).

قال ابن هبيرة (٥٦٠هـ): "وإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ذكر أنَّ هذا من وصف أهل النار؛ إذا كان ضربًا للناس بالسياط؛ فكيف في ضربهم بالعصي التي على مثال أعمدة الفساطيط والسيوف؟!"(١).



المطلب الثاني

النساء المتبرجات

وهم الصنف الثاني، وقد وصفهنَّ صلى الله عليه وسلم بثلاث صفات: (كاسيات عاريات)، (مائلات مميلات)، (رؤوسهن كأنسمة البخت المائلة)، وفيما يلي بيان معاني هذه الأوصاف.

الوصف الأول: (نساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ).

وذكر العلماء عدة معانٍ للمراد بهذين اللفظين، وهي:

الأول: أنهنَّ النساء اللاتي يسترن أجسادهنَّ **بثيابٍ رقيقةٍ تصف ما تحتها**(٢)، "فهنَّ كاسياتٌ في ظاهر الأمر عارياتٌ في الحقيقة"(٣).

قال الباجي (٤٧٤هـ): "قال عيسى بن دينار تفسير قوله (كاسيات عاريات) قال: يلبسن ثيابًا رقاقًا، فهنَّ كالكاسيات بلبسهنَّ تلك الثياب، وهنَّ عاريات؛ لأن تلك الثياب لا تواري منهن ما ينبغي لهنَّ أن يسترنه من أجسادهن"(٤).

---

(١) الإفصاح عن معاني الصحاح (٨/ ١١٨).

(٢) ينظر: أدب النساء لعبد الملك بن حبيب، تحقيق: عبد المجيد تركي، ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤١٢هـ، (ص: ٢١٤)، كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٥٦٧)، المعلم بفوائد مسلم، المازري، تحقيق محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر، ط٢، ١٩٨٨م، (٣/ ٣٦١)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٥/ ٤٤٩)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٤/ ١١٠).

(٣) الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد الهروي، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط١، مكة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٩هـ، (٥/ ١٦٣٣).

(٤) المنتقى شرح الموطأ، الباجي، ط١، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٣٣٢هـ، (٧/ ٢٢٤).

وقال ابن رشد (٥٢٠هـ): "إذا لبسن ما يصفهن ولا يسترهن، فهنَّ كاسياتٌ في الفعل والاسم، عارياتٌ في الحكم والمعنى"(١).

الثاني: أنهنَّ يلبسن ثيابًا **تكشف بعض أجسادهن**، فتُظهر إمَّا الصدر أو الساق أو ما هو أعظم من ذلك، فهنَّ كاسياتٌ باعتبار ما سترن من أجسادهن، عاريات باعتبار ما انكشف منها(٢).

قال أبو عبيد أحمد الهروي (٤٠١هـ): "كاسيات يكشفن بعض جسدهن ويرسلن الخُمُر من ورائهن فتنكشف صدورهن، فهن كاسيات عاريات إذا كان لا يَستُر لباسُهن جميع أجسادهن"(٣).

الثالث: أنهنَّ يلبسن الثياب الساترة التي **تحجم عوراتهن**.

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ): "وقد فُسِّر قوله: (كاسيات عاريات) بأن تكتسي ما لا يسترها فهي كاسية وهي في الحقيقة عارية، مثل من تكتسي الثوب الرقيق الذي يصف بشرتها؛ أو الثوب الضيق الذي يبدي تقاطيع خَلْقِها مثل عجيزتها وساعدها ونحو ذلك، وإنما كسوة المرأة ما يسترها فلا يبدي جسمها ولا حجم أعضائها لكونه كثيفًا واسعًا"(٤).

الرابع: " كاسيات في الدنيا **بأنواع الزينة من الحرام** وما لا يجوز لبسه، عاريات يوم القيامة"(٥).

---

(١) البيان والتحصيل، ابن رشد، تحقيق: محمد حجي، ط٢، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ، (٢/ ١٤٢).

(٢) ينظر: المنتقى شرح الموطأ (٧/ ٢٢٤)، تفسير غريب ما في الصحيحين، الحميدي، تحقيق: زبيدة محمد، ط١، القاهرة، مكتبة السنة، ١٤١٥هـ (ص: ٣٦٤)، المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٣٦١)، كشف المشكل (٣/ ٥٦٧)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٥/ ٤٤٩)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٤/ ١١٠).

(٣) الغريبين في القرآن والحديث (٥/ ١٦٣٣).

(٤) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد، ١٤١٦هـ، (٢٢/ ١٤٦).

(٥) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، القرطبي، تحقيق: الصادق بن محمد، ط١، الرياض، دار المنهاج، ١٤٢٥هـ، (ص: ٨١٧).

ولذا أورد الإمام مالك بعده في الموطأ حديث: (كم من كاسيةٍ في الدنيا، عاريةٍ يوم القيامة)(١).

واختار هذا القرطبي (٦٧١هـ) وقال: "وهو اللائق بهنَّ في هذه الأزمان، وخاصةً الشباب، فإنهنَّ يتزين ويخرجن متبرجات، فهنَّ كاسيات بالثياب عاريات من التقوى حقيقة، ظاهرًا وباطنًا، حيث تُبدي زينتها، ولا تبالي بمن ينظر إليها، بل ذلك مقصودهن، وذلك مشاهد في الوجود منهن، فلو كان عندهن شيءٌ من التقوى لما فعلنَ ذلك، ولم يعلم أحد ما هنالك"(٢).

الخامس: أنهنَّ **كاسياتٌ من نعم الله عزّ وجلّ عارياتٌ من الشكر**(٣).

والذي يظهر: أن المراد بالحديث المرأةَ المتبرجةَ في لبسها وزينتها، **فيشملُ كلَّ من تلبس ثيابًا رقيقة، أو تحجم عورتها، أو تُظهر شيئًا منها، أو ما يحرم إظهاره من زينتها،** ومثل هذه هي في الحقيقة عارية وإن كانت في الظاهر كاسيةً لنفسها.

قال الطيبي (٧٤٣هـ): "أثبت لهنَّ الكسوة ثم نفاها؛ لأن حقيقة الاكتساء ستر العورة، فإذا لم يتحقق الستر فكأنه لا اكتساء، ومنه قول الشاعر(٤):

خُلقوا وما خُلقوا لمكرُمةٍ * فكأنَّهم خُلقوا وما خُلقوا
رُزقوا وما رُزقوا سماحَ يدٍ * فكأنَّهم رُزقوا وما رُزقوا"(٥).

---

(١) الموطأ (٥/ ١٣٤٠).

(٢) تفسير القرطبي، تحقيق: حمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ، (١٢/ ٣١٠).

(٣) ينظر: الغريبين في القرآن والحديث (٥/ ١٦٣٣)، تفسير غريب ما في الصحيحين (ص: ٣٦٤)، المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٣٦١)، كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٥٦٧)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٤/ ١١٠).

(٤) هو ابن رشيق القيرواني (٤٦٣هـ)، كما نص على ذلك المستعصمي في الدر الفريد وبيت القصيد (٦/ ١٦٧).

(٥) الكاشف عن حقائق السنن، الطيبي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، مكة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٧هـ، (٨/ ٢٤٩١).

وقال القرطبي (٦٥٦هـ): "ولا بُعد في إرادة القدر المشترك"[(١)(٢)].

وأما المعنى الخامس فهو غير مرادٍ من لفظ الحديث –والله أعلم- فالحديث ورد في سياق ذمِّ صنفٍ من النساء بأوصاف تتعلق بالشكل والمظهر[(٣)]، والعُري من شكر النعم ليس من ذلك، ولا ينطبق عليه أنه لم يكن موجودًا في العهد النبوي.

وإن كان واقع حالهنَّ يُصدِّق ذلك، فهنَّ عاريات من شكر نعم الله عليهن لمقابلتهن هذه النعم بالمعصية والتبرج والسفور.

الوصف الثاني: (مائلاتٌ مميلاتٌ).

وذكر العلماء عدة معانٍ للمراد بهذا اللفظ، وهي:

الأول: مائلات إلى الشر، مميلات للرجال إلى الافتتان بهنَّ[(٤)]، فهنَّ مائلات عن العفة والاستقامة، مميلات لغيرهن إلى الشر والفساد.

الثاني: مائلات **زائغات** عن طاعة الله، مميلات: أي **مُعلمات غيرهن** الدخول في مثل فعلهن[(٥)].

قال الحُمَيدي (٤٨٨هـ): "أي: زائغات عن استعمال طاعة الله وما يلزمهن من حفظ الفروج، ومميلات يُعلِّمن غيرهنَّ الدُّخول في مثل فعلهن، يُقال أَخبث فلان فلانًا فهو مُخْبِث إذا علَّمه الخبث وأدخله فيه"[(٦)].

---

(١) "القدر المشترك: ما به الاشتراك بين الأمرين المختلفين". جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (٣/ ٤٧)، وينظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي (ص: ١١٨).

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٥/ ٤٥٠).

(٣) بوب عليه الإمام مالك: "ما يكره للنساء لبسه من الثياب".

(٤) ينظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٥٦٧).

(٥) ينظر: المنتقى شرح الموطأ (٧/ ٢٢٤)، تفسير غريب ما في الصحيحين (ص: ٣٦٤)، المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٣٦١)، كشف المشكل (٣/ ٥٦٧)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٤/ ١١٠).

(٦) تفسير غريب ما في الصحيحين (ص: ٣٦٤).

الثالث: أي: **متبخترات في مشيتهن، مميلات** أعطافهن وأكتافهن(١).

الرابع: أنهن اللاتي **يمتشطن المشطة الميلاء**، وهي مشطة خاصة بالبغايا، والمميلات اللواتي يمشطن غَيْرهنَّ بالمشطة الميلاء(٢).

قال القاضي عياض (٥٤٤هـ): "فدل أنَّ المشطة الميلاء هى ضَفْر الغدائر وشدها إلى فوق وجمعها أعلى الرأس، فيأتي كأسنمة البخت... ثمَّ إنَّها لجمعها هناك وتكبيرها بما تضفر به قد تميل كما تميل أسنمة البخت إلى بعض الجهات، قال ابن دريد: ناقة ميلاء: إذا كان سنامها يميل إلى أحد شقيها"(٣)(٤).

الخامس: المائلة من التبختر، والمميلات من السِّمَن، وهو قول ابن حبان(٥).

والذي يظهر: أن المراد ها هنا التمايل في الحركة والمشي تغنجًا وإغراءً للرجال حتى يستملن قلوبهم، فهنَّ مائلاتٌ في حركتهن، **مميلاتٌ** للرجال إليهن.

قال أبو العباس القرطبي (٦٥٦هـ): "ومعنى ذلك: أنهن يملن في أنفسهن تثنيًا ونعمةً وتصنُّعًا؛ ليُملن إليهن قلوب الرجال، فيميلون إليهن ويفتنَّهم، وعلى هذا: فكان حق مائلات أن يتقدم على مميلات؛ لأنَّ ميلهن في أنفسهن مقدَّم في الوجود على إمالتهن(٦)، وصحَّ ذلك لأن الصفات المجتمعة لا يلزم ترتيبها؛ ألا ترى أنها تعطف بالواو، والواو جامعة غير مترتبة، إلا أن الأحسن تقديم مائلات على مميلات؛ لأنَّه سببه كما سبق"(٧).

---

(١) ينظر: المنتقى شرح الموطأ (٧/ ٢٢٤)، المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٣٦١)، كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٥٦٧)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٤/ ١١٠).

(٢) ينظر: تفسير غريب ما في الصحيحين (ص: ٣٦٤)، المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٣٦١)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٤/ ١١٠).

(٣) جمهرة اللغة لابن دريد (٢/ ٩٨٨).

(٤) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٨/ ٣٨٧)، وينظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٧/ ١٩١).

(٥) صحيح ابن حبان (١٦/ ٥٠٢).

(٦) سبق في التخريج أنَّ اللفظ الذي عليه أغلب الرواة هو تقديم مائلات على مميلات.

(٧) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٥/ ٤٥٠).

ويحتمل أن يكون (مميلات) بمعنى (مائلات) كما يقال: جادٌ مجد[1].

الوصف الثالث: (رُؤوسُهُنَّ كَأَسْنِمَةِ الْبُخْتِ الْمَائِلَةِ)[2].

أسنمة: جمع سنام، وسنام كل شيء: أعلاه.

والبُخت: جمع بختية، وهي ضرب من الإبل عظام الأجسام، عظام الأسنمة[3].

وقد ذكر العلماء عدة معانٍ للمراد بهذا اللفظ، وهي:

الأول: أنهن **يعظمن شعورهن**، إما بالخُمُر والعمائم، أو بوصل الشعر، حتى تشبه أسنمة الإبل في ارتفاعها[4].

"وقوله: (رؤوسهن كأسنمة البخت) يعني أن شعورهن غير مفروقة، لأن الفَرْق للعرب، ولعلهن يصلن بشعورهن شعورًا قد قطعت من رؤوس أُخر؛ فتعظم لذلك رؤوسهن"[5].

الثاني: أنهن **يجمعن ضفر الغدائر مع شدها إلى فوق** وجمعها أعلى الرأس[6].

الثالث: أنهن **لا يغضضن أبصارهن** ولا يخفضن رؤوسهن حياء، بل هنَّ طامحاتٌ للرجال بكل جرأة ووقاحة[7].

والذي يظهر: أن المراد بذلك ارتفاع شعور رؤوسهن لأعلى، سواء تم ذلك بتجميع ضفائره، أو وصله بشعر آخر، أو حشوه بما يؤدي لارتفاعه، وهو المعنى المتناسب مع باقي الصفات المذكورة لهن.

---

(١) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٥٦٧).

(٢) "قال الحافظ ابن دحية أبو الخطاب: الرواية بالياء بلا خلاف، وتحكَّم أبو اليد الكتاني فرواه بالثاء المثلثة وهي المنتصبة، وهذا خطأ منه وتصحيف". التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (ص: ٨١٤).

(٣) ينظر: لسان العرب (٢/ ٩)، تاج العروس (٤/ ٤٣٧)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٥/ ٤٥٠).

(٤) ينظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٥٦٧)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٤/ ١١٠).

(٥) الإفصاح عن معاني الصحاح (٨/ ١١٩).

(٦) ينظر: تفسير غريب ما في الصحيحين للحميدي (ص٣٦٥)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٤/ ١١٠).

(٧) ينظر: تفسير غريب ما في الصحيحين (ص٣٦٥)، كشف المشكل (٣/ ٥٦٧)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٤/ ١١٠).

المطلب الثالث

هل الصفات الواردة في الحديث مذمومة مطلقاً؟

الذم الوارد في الحديث يُراد به صنفان من الناس:

الأول: الظلمة من أصحاب السلطة الذين بأيديهم سياطٌ يعذبون بها عباد الله ظلمًا وبغيًا.

والثاني: النساء المتبرجات المتهتكات اللاتي يلبسن اللباس العاري أو الشفاف أو المحجم لعوراتهن، ويتمايلن في مشيتهن ويتبخترن بحيث يفتن الرجال ويملن بهم عن الطاعة إلى المعصية، وقد جمعن شعورهن فوق رؤسهن كأنها مثل سنام الجمل.

فهذان الصنفان هما المقصودان بالذم.

وأما الأوصاف المذكورة في الحديث، فليست مذمومة لذاتها، وإنما لتوظيفهم لها في الوصول لغاياتٍ سيئة، إما بظلم الناس، أو بفتنتهم.

وهذه الصفات كما تستعمل لظلم الناس أو فتنتهم عن دينهم، فقد تستعمل على وجه مشروع، كأن تُستعمل السياط في جلد من استحق العقوبة والتعزير، أو تتزين المرأة بما ذُكر لزوجها.

وعليه: فلا يصح الاستدلال بهذا الحديث على تحريم بعض أنواع الزينة التي تتزين بها المرأة لزوجها لكون هذا الوصف مذكورًا في صفة هؤلاء النساء.

ويدل على ذلك:

١- **أن استعمال السياط في الجلد ليس مذمومًا من حيث هو،** وإنما يتوجه الذَّم له حيث يُستعمل في ظلم الناس والعدوان عليهم، ولم يقل أحد من العلماء بتحريم استعمالها في الجلد المشروع بدلالة هذا الحديث أو منعًا للتشبه بهم.

٢- **أن لبس المرأة اللباس الشفاف أو الكاشف لشيء من عورتها أو المحجم لها، ليس محرمًا لذاته،** وإنما يكون محرمًا إذا ظهرت به أمام من لا يحل له النَّظر لها بتلك الحال، بخلاف ما لو لبسته لزوجها.

وكذلك يقال في مشيتهن مشية مائلة أو متمايلة، أو جمعها لشعر رأسها بتلك الصفة.

٣- **أن الحديث يخبر عن صنفٍ من النساء يظهرن بهذه الصورة على الملأ**، ولذا بدأ الحديث بقوله: (صِنْفَانِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ **لَمْ أَرَهُمَا**) مما يعني أنهنَّ يكنَّ ظاهرات يراهنَّ النَّاس عيانًا جهارًا، وأما الزينة الخاصة في البيوت فهي شيء لا يظهر، وحتى لو وجد في العهد النبوي فهو لن يراه ﷺ.

قال ابن هبيرة (٥٦٠هـ): "في هذا الحديث من الفقه: أن رسول الله ﷺ وعد بأن هذين الصنفين يكونان في أمته، يأتون بعده، فلذلك قال: (لم أرهما) ثم ميَّز وصف هؤلاء من هؤلاء"(١).

وقال ابن الجوزي (٥٩٩هـ): "وقوله: (لم أرهما) أي سيكون بعدي"(٢).

وقال القرطبي (٦٥٦هـ): "(قوله: صنفان من أهل النار لم أرهما) أي: لم يوجد في عصره منهما أحدٌ؛ لطهارة أهل ذلك العصر الكريم، ويتضمن ذلك: أن ذينك **الصنفين** سيوجدان، وكذلك كان"(٣).

قال ابن تيمية (٧٢٨هـ): "هؤلاء ظهروا بعده بمدة طويلة، وظهر النسوة بعد ذلك بسنين كثيرة، وعلى رؤوسهن عمائم كأسنمة الجمال البخاتي، يسمون العمامة سنام الجمل"(٤).

وقال ابن كثير (٧٧٤هـ): "والنساء الكاسيات العاريات، أي: عليهن لبس لا تواري سوآتهن، بل هو زيادة في العورة، وإبداء للزينة، مائلات في مشيهن، مميلات غيرهن إليهن، وقد عمَّ البلاء بهن في زماننا هذا، ومن قبله أيضًا، وهذا من أكبر دلالات النبوة؛ إذ وقع الأمر في الخارج طبق ما أخبر به عليه السلام"(٥).

---

(١) الإفصاح عن معاني الصحاح (٨/ ١١٨).

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٥٦٧).

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٥/ ٤٤٩).

(٤) الجواب الصحيح، ابن تيمية، تحقيق: علي بن حسن وعبد العزيز بن إبراهيم وحمدان بن محمد، ط٢، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٩هـ (٦/ ١٢٢).

(٥) البداية والنهاية (٩/ ٣٠١).

ولا يمكن الزعم أن لبس المرأة لبسًا رقيقًا لم يكن موجودًا في العهد النبوي، فهو موجود في النطاق المباح، لكن ظهوره علنًا في المجتمع أمام الرجال هو الذي لم يكن موجودًا.

وكذا يقال في التمايل والتبختر ومشطات الشعر.

٤- **أن مجرد جمع المرأة لشعرها ورفعه لأعلى لا يستوجب هذا الوعيد الشديد** (لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها)، والمتناسب مع هذا الوعيد هو المرأة المتبرجة التي تظهر بتلك الصورة على الملأ.

والحاصل: أن اللباس الرقيق والعاري والتمايل في المشية وتجميع شعر الرأس كالسنام، إنما تكون مذمومة حيث تُستعمل لفتنة الرجال وإغوائهم، بحيث تظهر المرأة بها على مرأى الناس، ولا يتوجه الذم لها لو استُعملت في النطاق المباح في بيت الزوجية.

فليس من الصواب الاستدلال بالذَّم الوارد في الحديث على تحريم جعل المرأة شعرها فوق رأسها كأسنمة البخت مطلقًا؛ كما لا يستدل به على تحريم لبسها الثياب الرقيقة مطلقًا، أو التمايل في مشيتها وحركاتها مطلقًا.

قال ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ): "ولا يخفى أن مجموع هذه الصفات لا تحصل للمرأة وهي في بيتها، بل يكون ذلك في خروجها من بيتها عند حصول هذه الهيئة فيها وخوف الافتتان بها"(١).

ومن هنا ذهب بعض العلماء إلى أن المقصود بهذا الحديث "المغنيات"، فهن عاريات في لبسهن يتمايلن ويتراقصن، وشعورهن غالبًا تكون بهذه الصفة.

قال أبو نعيم (٤٣٠هـ): "النساء المذكورات في هذا الحديث قيل إنهن المغنيات يتعممن بكاراتٍ كبارٍ على رؤوسهن، ثم يتجلببن فوقهن"(٢). والله أعلم.

---

(١) الفتاوى الفقهية الكبرى، الهيتمي، المكتبة الإسلامية، ١٤٠٣هـ، (١/ ٢٠٣).

(٢) دلائل النبوة، أبو نعيم الأصبهاني، تحقيق: محمد رواس قلعه جي، ط٢، بيروت، دار النفائس، ١٤٠٦هـ، (ص: ٥٤٧)، وكذا في دلائل النبوة، إسماعيل الأصبهاني، تحقيق: محمد محمد الحداد، ط١، الرياض، دار طيبة، ١٤٠٩هـ، (ص: ٢٢٤).

الخاتمة

نتائج البحث

١- حديث أبي هريرة (صنفان من أهل النار لم أرهما...) مداره على ذكوان السمَّان، ورواه عنه ابنه سهيل بن أبي صالح مرفوعًا، ومسلم بن أبي مريم موقوفًا.

والترجيح بين رواية الوقف والرفع عَسِرٌ جدًا، فلكلٍّ واحدٍ منهما قرائنٌ تؤيده وتقويه.

٢- القول بأنَّ أصل هذه الرِّواية إسرائيليٌّ أخذها عنهم الصحابة، وأخطأ بعض الرُّواة فرفعَها للنبي ﷺ؛ قولٌ وجيه.

والقول بأنَّ: الرِّواية مرفوعة، ومحفوظة من قول بعض علماء أهل الكتاب، وهي من الأشياء المشتركة بيننا وبينهم؛ فهذا أيضًا قول له حظٌّ من النظر، وهو الذي أراه أصوب.

٣- الحديث من دلائل النبوة لتضمنه خبرًا عن وجود صنفين من الناس يظهران بعد عهد النبوة.

٤- الصنف الأول هم رجال يضربون الناس بالسياط ظلمًا وعدوانًا، والصنف الثاني نساء يفتن الرجال بهيئتهن ولبسهن وزينتهن، فهن كاسيات في الاسم عاريات في الحكم والحقيقة.

٥- الأوصاف التي تضمنها الحديث ليست مذمومة لذاتها، وإنما تُذم إذا وُظِّفت لظلم العباد، أو إغواء الرجال.

٦- لا يصح الاستدلال بهذا الحديث على تحريم بعض أنواع الزينة على النساء إذا لم تظهر بها للرجال الأجانب.

فليس من الصواب الاستدلال بالذَّم الوارد في الحديث على تحريم جعل المرأة شعرها فوق رأسها كأسنمة البخت مطلقًا؛ كما لا يستدل به على تحريم لبسها الثياب الرقيقة مطلقًا، أو التمايل في مشيتها وحركاتها مطلقًا.

٧- أن زيادة (العنوهنَّ فإنهنَّ ملعونات) ليست في حديث أبي هريرة المشهور الذي رواه مسلم، وإنما وردت من حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد بسندٍ ضعيفٍ.

ومما يوصي به الباحث:

العناية بالأحاديث النبوية التي تحذر من بعض السلوكيات والانحرافات المنتشرة في هذا العصر، مع الحرص على فهمها فهمًا سليمًا، وعدم تحميلها فوق ما تحتمل من دلالات. والله أعلم.



المصادر والمراجع

١. الأحكام الشرعية الكبرى، الأشبيلي، عبد الحق بن عبد الرحمن، تحقيق: حسين بن عكاشة، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٢هـ.

٢. أدب النساء، القرطبي، عبد الملك بن حبيب، تحقيق: عبد المجيد تركي، ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤١٢هـ.

٣. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، ط١، دمشق، دار قتيبة، ١٤١٤هـ.

٤. الإفصاح عن معاني الصحاح، يحيى بن هبيرة، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار العاصمة، ط١، ١٤٣٥هـ.

٥. إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض، تحقيق يحيى إسماعيل، دار الوفاء، ط١، ١٤١٩هـ.

٦. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحنفي، مغلطاي بن قليج، تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، ط١، القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٢هـ.

٧. الآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.

٨. أمثال الحديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم، الرامهرمزي، الحسن ابن خلاد، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، ط١، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٩هـ.

٩. البحر الزخار المعروف بمسند البزار، البزار، أحمد بن عمرو، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ط١، المدينة، دار العلوم والحكم، ١٤١٦هـ.

١٠. البداية والنهاية، ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تحقيق: عبدالله التركي، ط١، القاهرة، دار هجر، ١٤١٨هـ.

١١. بيان المسند والمرسل والمنقطع، الداني، عثمان بن سعيد، تحقيق: عمر بن فهمي، ط١، القاهرة، دار الآفاق، ١٤٣٠هـ.

١٢. البيان والتحصيل، ابن رشد، محمد بن أحمد، تحقيق: محمد حجي، ط٢، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ.

١٣. تاريخ ابن أبي خيثمة، السفر الثالث، ابن أبي خيثمة، أحمد بن زهير، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، ط١، القاهرة، الفاروق الحديثة، ١٤٢٧هـ.

١٤. تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، ط١، مكة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، ١٣٩٩هـ.

١٥. التاريخ الكبير، البخاري، محمد بن إسماعيل، تحقيق: عبد المعين خان، د. ط، حيدرآباد الدكن، دائرة المعارف العثمانية.

١٦. تذكرة الحفَّاظ، ابن القيسراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، ط١، ١٤١٥هـ.

١٧. التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، القرطبي، محمد بن أحمد، تحقيق: الصادق بن محمد، ط١، الرياض، دار المنهاج، ١٤٢٥هـ.

١٨. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تحقيق: سامي سلامة، ط٢، الرياض، دار طيبة،١٤٢٠هـ.

١٩. تفسير القرطبي، القرطبي، محمد بن أحمد، تحقيق: حمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ.

٢٠. تفسير غريب ما في الصحيحين، الحميدي، محمد بن فتوح، تحقيق: زبيدة محمد، ط١،، القاهرة، مكتبة السنة، ١٤١٥هـ.

٢١. تقريب التهذيب، العسقلاني، أحمد بن علي، تحقيق: محمد عوامة، ط٢، بيروت، دار البشائر، ١٤٠٨هـ.

٢٢. تلخيص كتاب الموضوعات، الذهبي، محمد بن أحمد، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٩هـ.

٢٣. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، المغرب، وزارة الأوقاف، ١٣٨٧هـ.

٢٤. التمييز، النيسابوري، مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط٣، مكتبة الكوثر، ١٤١٠هـ.

٢٥. تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ط١، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٨٩هـ.

٢٦. تهذيب التهذيب، العسقلاني، أحمد بن علي، د. ط، حيدرآباد الدكن، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٢٦هـ.

٢٧. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تحقيق بشار عواد معروف، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ.

٢٨. الثِّقات الذين تعمَّدوا وقف المرفوع أو إرسال الموصول، علي بن عبد الله الصياح، ط١، الرياض، دار ابن الجوزي، ١٤٣٠هـ.

٢٩. الثقات، البستي، محمد بن حبان، ط١، حيدرآباد الدكن، دائرة العثمانية، ١٤٠٣هـ.

٣٠. جامع الأصول في أحاديث الرسول ابن الأثير، المبارك بن محمد، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ط١، دمشق، مكتبة الحلواني، ١٣٨٩هـ.

٣١. الجامع لشعب الإيمان، البيهقي، أحمد بن الحسين، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ.

٣٢. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد، ط١، حيدرآباد الدكن: دائرة العثمانية، مصورة دار الكتب العلمية، ١٣٧١هـ.

٣٣. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، تحقيق: علي بن حسن وعبد العزيز بن إبراهيم وحمدان بن محمد، ط٢، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٩هـ.

٣٤. الحاوي للفتاوى، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ.

٣٥. حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني، دراسة وتحقيق: عمر بن رفود السفياني، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ.

٣٦. دلائل النبوة، أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، تحقيق: محمد رواس قلعه جي، ط٢، بيروت، دار النفائس، ١٤٠٦هـ.

٣٧. دلائل النبوة، الأصبهاني، إسماعيل بن محمد، تحقيق: محمد محمد الحداد، ط١، الرياض، دار طيبة، ١٤٠٩هـ.

٣٨. السنن الكبرى، البيهقي، أحمد بن الحسين، مجلس دائرة المعارف، ط١، حيدر آباد، ١٣٤٤هـ.

٣٩. سنن النَّسائي، النسائي، أحمد بن شعيب، ترقيم: عبد الفتاح أبو غدة، ط٤، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤١٤هـ.

٤٠. سؤالات السلمي للدارقطني في الجرح والتعديل، الدَّارقطني، علي بن عمر، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف: سعد الحميد، ط١، الرياض، مؤسسة الجريسي، ١٤٢٧هـ.

٤١. شرح صحيح مسلم، النووي، يحيى بن شرف، ط٢، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ.

٤٢. شرح مشكل الآثار، الطحاوي، أحمد بن محمد، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٥هـ.

٤٣. صحيح ابن حبان، البستي، محمد بن حبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.

٤٤. صحيح مسلم، النيسابوري، مسلم بن الحجاج، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٤هـ.

٤٥. الطبقات الكبير، الزهري، محمد بن سعد، تحقيق: علي محمد عمر، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ.

٤٦. العلل، الدَّارقطني، علي بن عمر، تحقيق: محمد صالح الدباسي، ط٣، بيروت، مؤسسة الريان، ١٤٣٢هـ.

٤٧. الغريبين في القرآن والحديث، الهروي، أحمد بن محمد، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، ط١، مكة، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٩هـ.

٤٨. الفتاوى الفقهية الكبرى، الهيتمي، أحمد بن محمد، المكتبة الإسلامية، ١٤٠٣هـ.

٤٩. فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، تحقيق: مكتب تحقيق دار الحرمين، ط١، المدينة، مكتبة الغرباء، ١٩٩٦م.

٥٠. القول المسدد في الذب عن المسند، العسقلاني، أحمد بن علي، ط١، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، ١٤٠١هـ.

٥١. الكاشف عن حقائق السنن، الطيبي، الحسين بن محمد، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٧هـ.

٥٢. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، الذهبي، تحقيق: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، ط١، جدة، مؤسسة علوم القرآن، ١٤١٣هـ.

٥٣. كشف المشكل من حديث الصحيحين، ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، تحقيق: علي حسين البواب، ط١، الرياض، دار الوطن، ١٤١٨هـ.

٥٤. الكنى والأسماء، الدولابي، محمد بن أحمد، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، ط١، بيروت، دار ابن حزم، ١٤٢١هـ.

٥٥. لسان الميزان، العسقلاني، أحمد بن علي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط١، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٣هـ.

٥٦. المجروحين، البستي، محمد بن حبان، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط١، الرياض، دار الصميعي، ١٤٢٠هـ.

٥٧. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيثمي، علي بن أبي بكر، تحقيق: حسام الدين القدسي، بيروت، دار الكتاب العربي.

٥٨. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، تحقيق: عبد الرحمن بن قاسم، المدينة، مجمع الملك فهد، ١٤١٦هـ.

٥٩. مختصر استدراك الذهبي على مستدرك الحاكم، ابن الملقن، تحقيق: سعد الحميد وعبد الله اللحيدان، ط١، الرياض، دار العاصمة، ١٤١١هـ.

٦٠. المدخل إلى الصحيح، الحاكم النيسابوري تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، ط١، دار الإمام أحمد، ١٤٣٠هـ.

٦١. المرفوع حكمًا دراسة تأصيلية تطبيقية، الصياصنة، عمار بن أحمد، ط١، إسطنبول، دار اللباب، ١٤٣٩هـ.

٦٢. مستخرج أبي عوانة، الإسفراييني، تحقيق: مجموعة من الباحثين، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٣٥ه.

٦٣. المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، ط١، القاهرة، التأصيل، ١٤٣٥هـ.

٦٤. مسند أبي يعلى الموصلي، الموصلي، أحمد بن علي، تحقيق: حسين أسد، ط١، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٤٠٤هـ.

٦٥. المسند، الشيباني، أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ.

٦٦. المصنف، ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد، تحقيق: محمد عوامة، ط١، جدة، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، ١٤٢٧هـ.

٦٧. معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دهمان، محمد أحمد، ط١، دمشق، دار الفكر، ١٤١٠هـ.

٦٨. المعجم الأوسط، الطبراني، سليمان بن أحمد، تحقيق: طارق بن عوض الله، ط١، القاهرة، دار الحرمين، ١٤١٥هـ.

٦٩. معجم الصحابة، البغوي، عبد الله بن محمد، تحقيق: محمد الأمين الجكني، ط١، الكويت، مكتبة دار البيان، ١٤٢١هـ.

٧٠. المعجم الكبير، الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢، المدينة: مكتبة العلوم والحكم، ١٤٠٤هـ.

٧١. المعجم، ابن الأعرابي، تحقيق عبد المحسن الحسيني، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٨هـ.

٧٢. المعلم بفوائد مسلم، المازري، تحقيق محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر، ط٢، ١٩٨٨م.

١. المغني في الضعفاء، الذهبي، محمد بن أحمد، تحقيق: نور الدين عتر، الدوحة، إدارة إحياء التراث الإسلامي.

٧٣. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، القرطبي، أحمد بن عمر، تحقيق: محي الدين مستو، ط١، دمشق، دار ابن كثير، ١٤١٧هـ.

٧٤. المنتقى شرح الموطأ، الباجي، سليمان بن خلف، ط١، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٣٣٢هـ.

٧٥. موسوعة ابن أبي الدنيا، ابن أبي الدنيا، تحقيق: فاضل الحمادة، ط١، الرياض، دار أطلس الخضراء، ١٤٣٣هـ.

٧٦. الموضوعات، ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، تحقيق: نور الدين بن شكري، ط١، الرياض، دار أضواء السلف، ١٤١٨هـ.

٧٧. الموطأ، مالك بن أنس، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، ط١، الإمارات، مؤسسة زايد، ١٤٢٥هـ.

٧٨. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تحقيق: علي البجاوي، ط١، بيروت، دار المعرفة.

